

لا تتفاءل ولا نتساءم بل ننتظر

م. سارو يتولى:

- 1 - مراقبة إدارات شمال إفريقيا

- 2 - التنسيق بين أعمالها

من أخبار باريز أن الوزارة الأفرنسية اجتمعت يوم السبت اجتماعا خطيرا لدرس مسائل مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية، ومن جملتها مشاكل إفريقيا الشمالية، وقرر رأيها على تعيين وزير الدولة م. البير سارو للمراقبة على أعمال إدارات إفريقيا الشمالية العليا والتنسيق بينها.

وزير الدولة المذكور مشهور في الدوائر الوزارية الأفرنسية إذ سبق له أن كان رئيس الوزارة ووزير المستعمرات عدة مرات، ولا ريب أن له اطلاعا واسعا على قضايا البلدان التابعة لفرنسا وإيماما محلول مشاكلها، وطالما فكر الوزير المذكور في إحداث وزارة تضم بلدان إفريقيا الشمالية والبلدان التي تحت الانتداب الفرنسي، ونفذت فكرته في أوائل سنة 1934 عندما تولى الوزارة م دالادي إذ جعل من ضمن وزارتها وزارة سميت بوزارة فرنسا من وراء البحار، ولم يقبل الشعب المغربي ومراجعه العليا هذه الفكرة باستحسان؛ فلما ألف م دوميرك الوزارة إثر سقوط الوزارة السابقة القصيرة العمر، ألغى وزارة فرنسا من وراء البحار وظل المغرب تابعا لوزارة الخارجية.

وتقول دوائر باريز المختصة إن تكلف م سارو بمراقبة إدارات إفريقيا الشمالية والتنسيق بينها يكون مع إبقاء المغرب وتونس تحت سيطرة وزارة الخارجية والجزائر تحت سيطرة الوزارة الداخلية. كما تقول تلك الدوائر إن مجلس الوزارة نظر بعين الإنفاق لطالب سكان إفريقيا الشمالية المشروعة مع الاحتفاظ بنفوذ وسلطة الحكومة.

ونحن لا نشاء أن نعلق على هذا الحادث المهم بشيء قبل أن تتلقى الحوادث بنورها
لنعرف الاتجاه الذي ترمي إليه سياسة الحكومة الأفريقية بإفريقيا الشمالية، ونحن مع
ثقتنا التامة في الشخصيات التي يتألف منها المجلس الوزاري الحالي وتقديرنا للظروف
التي تحيط بها بلادنا في الوقت الحاضر والإشاعات التي يروجها النفعيون لاتباع سياسة
سلبية ، فإننا لا نود أن نتفاءل ولا أن نتشاءم بل إننا ننتظر ونؤمل أن مجهودات م سارو
ستكون لصالح الطرفين ولخير الأمتين وان نظر المجلس الوزاري الأفرنسي في مطالباتنا
المشروعة بعين العدل ستثمر ثمرة تجعلنا نتفاعل بالمستقبل ويدرك شعبنا أن فرنسا أمة
الديمقراطية، أمة تقدر الأمم وتحفظ لهم حقوقهم كما يعرف ذلك المثقفون المغاربة إذ
يفرقون دائماً بين نوايا فرنسا ونوايا المستعمررين.